مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN 3292-5353/E-ISSN 2661-7528
المجلد: 06، العدد: 02- ديسمبر 2019، ص.ص: 103-116

الحوكمة البيئية كمسعى لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Environmental governance as an endeavor to achieve sustainable development in Algeria

لموشي راوية، طالبة دكتوراه، جامعة أم البواقي- الجزائر[1]
د. طحطوح مسعود، أستاذ محاضر أ- جامعة باتنة 1، الجزائر

تاريخ إستلام المقال:2018/07/12، تاريخ القبول: 2019/04/24، تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تستعرض هذه الورقة البحثية اهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، حيث يعتبر موضوع البيئة الشغل الشاغل لجميع الدول في العالم خاصة الجزائر التي أولت اهتماما كبيرا لها، ومن خلال هذا العمل سيتم توضيح وتقييم أهم الخطوات والإجراءات التي سعت اليها الجزائر لتحقيق التنمية من خلال الحفاظ على البيئة للتوجه الى الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الطاقوية، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

This paper reviews the researchThe most important concepts related to environmental governance and its relation to sustainable development

The theme of the environment is the concern of all countries in the world, especially Algeria, which has paid great attention to it Through this work we will explain the most important applications and what they have sought.

Keywords: Energy Governance, Sustainable Development, Algeria.

[1] . الإيميل المرسل: لموشي راوية، الإيميل: raouyalemmouchi@gmail.com

مقدمة:

مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر، وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة بالنسبة لاطار العمل البيئي، ويرجع ذلك الا أن الاهتمام بقضايا البيئة كان يركز في بادئ الامر على الحد من التلوث البيئي بأنواعه المختلفة، ويعتبر الانفجار السكاني السبب الرئيسي والمحرك لكل مشكلات اضمحلال البيئة، فبازدياد عدد السكان إزداد الضغط على الموارد البيئية واستنزافها، خاصة الموارد البيئية غير متجددة.

تلعب الحوكمة البيئية دور أساسي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، فالحوكمة البيئية تعتبر بمثابة الترتيبات الرسمية وغير رسمية والتي تحدد كيفية استخدام الموارد والبيئة، كما تشير الى عملية صنع القرار المرتبطة بمراقبة وتسيير البيئة والموارد الطبيعية فهي فعالة فقط عندما يتم قيادتها بعقلانية وتسيير مستدام للنظام البيئي.

أ- إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الورقة البحثية إبراز أهمية ودور الحوكمة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة، وا ٍبراز أهم الفواعل التي تساهم في ذلك، وعلى هذا الأساس، فإن إشكالية الدراسة تتمثل في

التساؤل التالي: كيف تساهم الحوكمة البيئية في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر.

ب- أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في:

- إبراز الفواعل الأساسية التي تساهم من خلالها الحوكمة البيئية في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة
- تقييم مستويات التنمية المستدامة في الجزائر، ومدى تطبيق الحوكمة البيئية.

جـ- أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الموضوع بأهمية متغيرات الدراسة، حيث تعتبر التنمية المستدامة من الموضيع ذات الأهمية، وقد تم معالجة الموضوع من عدة نواحي اقتصادية سياسية وقانونية، وتحاول هذه الدر اسة إبراز دور الحوكمة البيئية كعنصر أساسي في تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

د- منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، حيث إعتمدت الدراسة على تحليل البيئية القانونية والاقتصادية ومدى ملاءمتها لحالة الجزائر من أجل تحسين دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة، الحوكمة البيئية

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

1. تعريف التنمية المستدامة:

هي مفهوم ايديولوجي إكثر منه مفهوم علمي، فالمفهوم الحديث للتنمية المستدامة يحتوي على ثلاث عناصر: البيئة، المجتمع، الاقتصاد، ومن هنا يمكن أن نعرف التنمية المستدامة حسب كل عنصر فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف الى التأثير على تطور الأفرادو المجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق للعدالة و تحسين الظروف المعيشية و الصحية، أما التنمية البيئية المستدامة تهدف الى حماية الاتساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية،اما التنمية الاقتصادية المستدامة تهدف الى تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الادارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.[1]

ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك العملية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر بدون المساس او التضحية بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.[2]

2. علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

شهد العالم خلال الثلاثة عقود الاخيرة ادراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي غير مستدام حيث انبثق عنه ازمات بيئية خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي وتقلص المساحات الخضراء، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الارض واستنفاذ الموارد الغير متجددة مما دفع الى التفكير بنموذج تنموي يهدف الى تحقيق الاهداف التنموية وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

حيث طرح برنامج تحت اسم التنمية بدون تدمير من قبل هيئة الامم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينيات ومفهوم التنمية الايكولوجية الذي تم تطبيقه في الثمانينيات ووصل الاهتمام العالمي ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الارض في ريو دي جانيرو عام 1992.[3]

ثانيا: تعريف الحوكمة والحوكمة البيئية

1. تعريف الحوكمة:

لم تسفر الجهود المختلفة عن الاتفاق حول تعريف محدد ودقيق للحوكمة يمكن اعتماده كمرجعية أساسية في تحديد طبيعة ومحتوى هذا المفهوم وهو ما يتضح أساسا عنه التعرض لتعاريف مختلفة،لكن على العموم يتم اعتماد تعريف البنك الدولي للحوكمة البيئية على أنها: "**الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.**"[4]

2. **تعريف البيئة:**

هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل النباتات والحيوانات ومن مكونات غير حية مثل الصخور والمياه والهواء والطقس وغير ذلك.[5]

وتعرف أيضا بانها النظام الفيزيائي والبايولوجي الذي يحي فيه الانسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل.[6]

3. الحوكمة البيئية:

تشير إلى مجموع العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها: مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من اجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا الى المستوى العالمي كما تدعو الى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من اجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.[7]

الحوكمة البيئية هي الترتيبات الرسمية وغير رسمية والتي تحدد كيفية استخدام الموارد والبيئة، كما تشير الى عملية صنع القرار المرتبطة بمراقبة وتسيير البيئة والموارد الطبيعية فهي فعالة فقط عندما يتم قيادتها بعقلانية وتسيير مستدام للنظام البيئي.[8]

4. مقومات الحوكمة البيئية:

تتحدد وفق ثلاث عناصر أساسية هي:

- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه؛
- الانطلاق من اعتبار ان كل القطاعات سواء السياسية او الاقتصادية تمارس تاثيرات مباشرة وغير مباشرة على البيئة؛
- وجود روابط قوية وان اختلفت مستوياتها بين ممارسات الافراد او الدول او الشركات المتعددة الجنسيات من جهة ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

ويمكن رصد عوامل التأثير في البيئة في عنصرين أساسيين يتمثل الأول في طغيان النمو الاقتصادي، واولويته بغض النظر عن استنزاف المصادر الطبيعية والاضرار بالبيئة

ويتعلق العنصر الثاني بالوتيرة المتزايدة للنزعة الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات ولاسيما في الدول الصناعية مايؤدي الى ارتفاع الطلب على المصادر الطبيعية واحداث خلل كبير في النظم البيئية وتوازناتها.[9]

المحور الثاني: علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة بالنسبة لاطار العمل البيئي بالدول المختلفة ويرجع ذلك الا ان الاهتمام بقضايا البيئة كان منصبا في بادئ الامر على الحد من التلوث البيئي بأنواعه المختلفة، ويعتبر الانفجار السكاني السبب الرئيسي والمحرك لكل مشكلات اضمحلال البيئة فبازدياد عدد السكان الامر الذي يمثل ضغطا على لموارد البيئية واستنزافها كالزحف السكاني على الغابات والأراضي الزراعية، الرعي المكثف وغيرها مايهدد البيئة ويؤدي الى اختلالها فان زيادة عدد السكان يؤدي الى المزيد من الضغوطات على الموارد البيئية التي يعد الكثير منها موارد غير متجددة فهي تؤثر سلبا عن طريق شتى أنواع التلوث والاضرار بالبيئة الا ان هذه الاثار يمكن جعلها تؤثر إيجابيا على التنمية وبناء الاقتصاديات وذلك بالتركيز على تنمية راس المال البشري وهذا هو المفروض ان تلعبه الحوكمة بصفة عامة والحوكمة البيئية بصفة خاصة.[10]

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع استراتيجية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن وحماية البيئة يأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية لإنجاز الأهداف التالية:

- تحقيق السلام والامن على أسس عادلة وا زالة بؤر التوتر واسلحة الدمار الشامل؛

- الحد من الفقر والبطالة؛
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة؛
- القضاء على الامية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة؛
- تطوير القطاعات الإنتاجية وتكاملها واتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة.

ان البعد البيئي هو الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة باعتبار البيئة هي مصدر مختلف للثروات الطبيعية وتفعيل الحوكمة البيئية هو ضرورة لابد منها لتحقيق تنمية مستدامة ويكون في اطار استر اتيجية مشتركة ومتكاملة أي بمعنى مشاركة كل الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية في وضع استراتيجية الحوكمةالبيئية[11]

المحور الثالث: تجربة الجزائر في مجال الحوكمة البيئية

أولا: سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر

1. تشكيل وزارة خاصة بالبيئة:

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة اخذت تارة هيكلا ملحقا لدوائر وزارية، وتارة أخرى هيكلا تقنيا وعمليا، ويمكن القول ان هذا القطاع لم يعرف الاستقرار منذ نشأة اول هيئة تتكفل بالبيئة سنة 1974 الى ان تم احداث اول هيكل حكومي في عام 1996.

- **قبل صدور القانون رقم 83-10:**

- **اللجنة الوطنية للبيئة:** كانت اول جهاز مركزي متخصص في حماية البيئة؛

- **وزارة الري واستصلاح الأراضي**: اضطلعت بدل اللجنة الوطنية للبيئة وزارة الري واستصلاح الأراضي بمهمة حماية البيئة ولم يتبع مرسوم انشاء هذه الوزارة أي يوضح صلاحياتها واختصاصياتها مما اضفى عليها طابعا شكليا محضا.

- **بعد صدور القانون رقم 83-03:**

صدر بهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية من كل اشكال التلوث او الضرر الذي قد يلحق بها وهذا عن طريق وضع إطار قانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، وقد الحقت مهمة حماية البيئة وصيانتها الى كل من:

- وزارة الري والبيئة والغابات؛
- وزارة البحث والتكنولوجيا؛
- وزارة التربية الوطنية؛
- وزارة الجامعات والبحث العلمي وحماية البيئة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري؛
- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة؛
- وزارة الاشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران؛
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

القانون رقم 10-03 اعطى بعدا جديدا لحماية البيئة في الجزائر وذلك لأخذه في الحسبان لبعد التنمية المستدامة الذي اضحى ضرورة لابد منها وتم الحاق حماية البيئة الى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة كما سبق الإشارة اليها.

2. القوانين والتشريعات المتعلقة بسياسة الحوكمة البيئية في الجزائر:

أصدر المشرع الجزائري جملة من القوانين بهدف حماية البيئة وتنميتها من جهة وحماية الحق في الحياة لمختلف الأجيال سواء الحالية او المستقبلية وهذا مايظهر من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،حيث عالج فيه المشرع مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة والخطر الذي قد يصيبها وحرصا منه على حماية البيئة وضع مجموعة من الأساليب والأدوات للإدارة البيئية عن طريق:

3. الأساليب الوقائية لحماية البيئة:

- **الترخيص:** يعتبر الوسيلة الأكثر تحكما ونجاعة لما تحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء، كما انه يرتبط بالمشاريع ذات الأهمية والخطورة على البيئة سيما المشاريع الصناعية واشغال النشاط العمراني والتي في الغالب الى استنزاف الموارد الطبيعية والمساس بالتنوع البيولوجي.
- **الحظر:** للحظر نوعان:

✓ **الحظر المطلق:** ويتمثل في منع الافراد من اعمال معينة لما لها من اثار ضارة بالبيئة منعا باتا.

✓ **الحظر النسبي:** يتجسد الحظر في منع القيام بأعمال معينة يمكن ان تلحق اثار ضارة بالبيئة في أي عنصر من عناصرها، الا بعد الحصول على ترخيص من السلطات.

✓ **الالزام:** هو عكس الحظر لان هذا الأخير هو اجراء قانوني واداري يتم من خلاله منع إتيان النشاط وهو بذلك اجراء سلبي، في حين ان الالزام هو ضرورة القيام بتصرف معين.[12]

✓ **الجباية البيئية**: لقد عرفت الجباية البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي PIGOU CECIL ARTHUR وهي نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا، كما ان الاتحاد الأوروبي يؤكد ان الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له سلبية على البيئة وتوجه الايرادات مباشرة الى موازنة الدولة.

وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البئية لمحاولة وضع حد لمختلف أنواع التلوث ومن بين هذه الرسوم:[13]

- الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة وتتمثل في فرض رسم لإخلاء النفايات العائلية والذي تتراوح قيمته بين 640دج و1000دج سنويا للعائلة.
- رسوم تحفيزية على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية وكذا النفايات الصناعية الخاصة ويقدر المبلغ حسب قانون المالية لسنة 200224000دج /طن بالنسبة للنفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية و10500دج بالنسبة للنفايات الصناعية الخاصة.
- ادخال رسم على الاكياس البلاستيكية بموجب قانون المالية لسنة 2004 سواء المحلية او المستوردة ويقدر الرسم ب10.5/كغ.

ثانيا: الهيئات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر

استحدثت الجزائر هيئات مركزية أسندت لها مهمة تسيير وتنظيم مجالات البيئة من اجل تخفيف الضغط على السلطة الوصية والجماعات المحلية من بينها:

1. **الوكالة الوطنية للنفايات:** مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع للقانون الإداري في علاقتها مع الدولة وتتمثل اختصاصاتها فيما يلي:

- ✓ تقديم المساعدات للجماعات المحلية في مجال تسيير النفايات؛
- ✓ المبادرة ببرامج التحسيس والاعلام والمشاركة في تنفيذها.

2. **المحافظة الوطنية للساحل:** هيئة عمومية تكلف بتنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص ويمكن تحديد اختصاصاتها كما يلي:

- ✓ انشاء مخطط لتهيئة وتسيير المناطق الساحلية، وتلك المجاورة للبحر من اجل حماية الفضاءات الساحلية؛
- ✓ اجراء مراقبة منتظمة لجميع النفايات الحضرية والصناعية والزراعية التي من شانها ان تؤدي الى تدهور الوسط البيئي.

3. **الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية:** تعتبر هذه الوكالة سلطة مستقلة تسهر على تسيير وا إدارة المجال الجيولوجي والنشاط المنجمي ومن بين اختصاصاتها:

- ✓ التسيير الأمثل للموار د الجيولوجية والمنجمية من جهة وحماية البيئة من الاخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه الموارد الطبيعية؛
- ✓ مراقبة تسيير واستعمال المواد المنفجرة والمفرقعات؛
- ✓ ممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات.[13]

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم تحديد أهمية الحوكمة البيئية في تحقيق تنمية مستدامة من خلال دور الفواعل الوطنية والدولية والإقليمية، حيث تمتلك الجزائر مختلف المقومات للنهوض بالبيئة على الرغم من ضعفها وبالتالي لابد من تكثيف الجهود على مختلف المجالات والمستويات.

الاحالات والمراجع:

1. Joke ,waller hunter and al environmentally related taxes in ocde:issues and strategies ,danver :ocde publication ,2001 .

2. المؤتمر الوطني العربي، التقنيات الحديثة للطاقة من اجل ازدهار البيئة، عدد 67-78، سبتمبر 2005، صص:94-95.

3. ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 129، 2009، ص:210.

4. Daniel Kaufman, « Repenser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et développement au moyen-oriet et en Afrique du nord » (Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : AC. 21 novembre 2003). P3. Voir le site : http://www.worldbank.org/wbi/gouvernance

5. علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالموارد الاشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص:8.

6. نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات، عمان، دار المسيرة، 2007، ص:94.

7. Environnementalgovernance,artictransform,from **.http://www. artictransform .org p1.**

8. Saliemfakir,antheastephens…and others ،EnvironmentalGovernance) Background Research Paper: EnvironmentalGovernance South AfricaEnvironment Outlook),national state of Environnemental Governance.2008,p5.

9. الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مجلة رؤى استراتيجية، أكتوبر، 2014، ص: 35.

10. سحر امين كاتوت، البيئة والمجتمع، الأردن، دار دجلة، 2009، ص:136.

11. محمد بنبجي، قانون البيئة القانون الدولي، الرباط، مطبعة المغارف، 2011، ص:516.

12. انظر القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17فبراير 2011 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية،العدد 13 الصادرة في 28نوفمبر 2011

13. سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، اليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حولعلاقة البيئة بالتنمية، الواقع والتحديات، جامعةمحمد الصديق بن يجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 28 و29 أفريل، 2015.